

الذاكرة والهوية الوطنية و ادارة التنوع على مستوى المكونات الاجتماعية الرئيسية والفرعية بعد عام 2003(العراق انموذجا)

Memory, national identity and diversity management at the level of the main and subsidiary social components after 2003 (Iraq as a model)

زيد احمد بيدر

م.م. سمية دهام كاظم

(باحث في العلاقات الدولية وزارة الزراعة العراقية)

(جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية)

Zaid83zz@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2021/12/16 تاريخ التقييم: 2022/01/20 تاريخ القبول: 2022/01/22

Summary

الملخص

One of the major paradoxes and contradictions of the Iraqi memory throughout history has had a decisive position in refining identity and then managing diversity in Iraq. This paradox finds its clearest expression in the transformation of the spiritual reference embodied historically and culturally in memory, values and feelings related to issues of national belonging, identity and history into sources of division and difference. The actual reality of this paradox in the current circumstances is based on the fact that the most ancient state in civil and civilized history is facing problems that indicate its comprehensive weakness and complete structural defect, which puts one in front of the possibility of believing in standing in front of an entity that appears for the first time on the arena of history, meaning that contemporary Iraq suffers from a defect Structural, comprehensive crisis, massive emptiness in the essential components of its socio-political existence, which means the possibility of ruling that it is (a fragile entity): an artificial structure and the like..

Keywords: memory, national identity, management of diversity and social components

إن من المفارقات والتناقضات الكبرى للذاكرة العراقية عبر التاريخ أن كان لها موقف الحسم في صقل الهوية ومن ثم إدارة التنوع في العراق، تجذ هذه المفارقة تعبيرها الأوضح في تحول المرجعية الروحية المتجسدة تاريخياً وثقافياً في الذاكرة والقيم والمشاعر المتعلقة بقضايا الانتماء الوطني والهوية والتاريخ إلى مصادر تفرقة واختلاف، ويقوم الواقع الفعلي لهذه المفارقة في الظروف الراهنة على أن الدولة الأكثر عراقية في التاريخ المدني والحضاري تقف أمام إشكاليات تشير إلى ضعفها الشامل وخللها البنوي التام بحيث تضع المرء أمام إمكانية الاعتقاد بوقوفة أمام كيان يظهر للمرة الأولى على حلبة التاريخ، بمعنى أن العراق المعاصر يعاني من خلل بنوي و أزمة شاملة وخواء هائل في المكونات الجوهرية لوجوده السياسي الاجتماعي بما يعني إمكانية الحكم بأنه (كيان هش): وتركيبية مصطنعة وما شابه ذلك.

كلمات مفتاحية: الذاكرة ، الهوية الوطنية ، ادارة التنوع و المكونات الاجتماعية

*مرسل المقال: زيد احمد بيدر

مقدمة:-

يعاني الانسان العراقي المعاصر من ازمة هوية وانتماء عميقة وشاملة وتعود جذورها الى وجود الانسان العراقي في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبيلة والطائفة حيناً وتنتهي بالدين والاثنية احياناً اخرى، العراق كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية وبما يحمله من ذاكرة ترسم له ما يحاول ان يحققه وما يتنازل عنه.

ولانتطابق فيه حدوده الجغرافية مع حدود المشاعر ولاحدود السياسة مع حدود الأمة والسبب في ذلك يعود الى عوامل منها خارجية ومنها داخلية مثل انشغاله بقضايا والهوية الفرعية التي رسمتها الذاكرة الجمعية الذي أدى الى ايمان العراقي بالولاءات الفرعية مما أدى الى ظهور المكونات الفرعية التي رسمت لها مسار في تحقيق مصالحها . وفي اطار بحثنا هذا سنتناول الموضوع من جوانب عدة نبيّنها في شكل مباحث منها المبحث الأول خصص للذاكرة والهوية والتنوع : قراءة في المفاهيم والارتباط بينها، وبين المطلب الأول قراءة في مفهوم الذاكرة والهوية والتنوع، والمطلب الثاني: الأرتباط مابين الذاكرة الهوية والتنوع، وانتقلنا في المبحث الثاني: إدارة التنوع في العراق بعد عام 2003 نظرة مستقبلية، وجاء المطلب الأول بعنوان إدارة التنوع في العراق والمطلب الثاني: نظرة مستقبلية في جانبها الإيجابي والسلب ومن ثم خاتمة وتوصيات.

أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف :

- 1- المساهمة في توفير معلومات عن الذاكرة والهوية والتنوع في العراق .
- 2- كيف ساهمت الذاكرة والهوية في إدارة التنوع .
- 3- مستقبل التنوع في العراق.

إشكالية البحث

ان المتتبع لجذور اشكالية الهوية في المجتمع العراقي وما راكمته الذاكرة من ترسبات، نربط ان السبب الاول في هذه الازمه منذ نشوء الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي والى الان يكمن في غياب دولة قوية لم تتمكن من ادارة الذاكرة من اجل تكوين هوية عراقية موحدة تنصهر في داخلها جميع التنوعات والتفرعات القومية والدينية واللغوية والعرقية.

فرضية البحث:-

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العراق بلد متنوع وهذا التنوع قد ساهم في ادارته كل ما يحمله العراقي من ذاكرة رسمت الأحداث المهمة بالإضافة الى غياب هوية وطنية موحدة.

مناهج البحث :-

1/المنهج التاريخي و المنهج الوصفي.

المبحث الأول الذاكرة والهوية والتنوع : قراءة في المفاهيم والأرتباط بينهم .

المطلب الأول: قراءة في مفهوم الذاكرة والهوية والتنوع .

أولاً: مفهوم الذاكرة.

ان البحث حاول التركيز على الذاكرة التاريخية وأن ثمة مقولة تحاول اختصار محتوى مفهوم الذاكرة، وهي «الشعب الذي لا يعرف ماضيه محكومٌ عليه بتكراره»، ولكي تتمكّن هذه الجملة من اختصار المفهوم بشكل أفضل، يجب أن تُعاد صياغتها بالشكل التالي «الشعب الذي لا يعرف ماضيه لا يقدر على فهم واقعه، وبالتالي يعجز عن السيطرة عليه، ما يعني أن آخرين سيُسيطرون على هذا الواقع بدلاً منه» تظهر السيطرة على الواقع في الأبعاد الثقافية- الإيديولوجية⁽¹⁾.

الذاكرة التاريخية هي تصورات جماعية تشترك بها مجموعة بشرية معينة، وتتمحور هذه التصورات حول أحداث وقعت في الماضي الذي يجري ادراكه كأساس لتشكيل الهوية الموحدة لهذه الجماعة وكيانها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي المعاصر.⁽²⁾

وقد تتبنى الجماعات المختلفة في المجتمع التعددي ذاكرة اجتماعية ترسخ تصوراتها عن الماضي بمعزل عن الدولة، وتنشأ هذه الظاهرة كوعي بالذات خلال فترات التغيير السياسي والاجتماعي السريع.

الذاكرة التاريخية كما يسميها الفيلسوف الفرنسي بول ريكور (1913-2005) الذي يركز في مؤلفاته عليها ويعد التاريخ متداخلاً معها في سياقات ضمنية يستند عليها من يحاول قراءة التاريخ في ضوء الذاكرة الجمعية، أو المشتركة، وبالتالي فإن هذه الذاكرة (التاريخية الجمعية)، هي من تستقي منها الذاكرة الفردية وتتناغم معها في إيجاد تناسق فكري ومعنوي لإنتاج ما يسمى بال تفعيل المستمر للصورة الخاصة بأحداث، أو مواقع وأماكن معينة، وهنا يؤكد (ريكور) على مبدأ الانسجام بين ما هو فردي ومستمر للصورة الخاصة بأحداث أو مواقع وأماكن معينة، ويؤكد (ريكور) أيضاً على مبدأ الانسجام بين ما هو فردي وجماعي في إنتاج الصور الذاكرانية، لأن هذا الفعل يستند الى أفعال التناغم والتواصل، لا بالاختلاف وعدم التواصل في هذا المجال، والمهم في هذا ان تنسجم الأفعال الجزئية مع الكليات حتى لا يصبح البناء الذاكراني للصور متخلخل فيها، لذا فإن

الذاكرة التاريخية عند (ريكور) ليست ذاكرة فردية ، بل هي ذاكرة جماعية بالأساس، إذ يجب على الذاكرة الفردية ان تنسجم مع الذاكرة الجماعية ،أو كما يردد دائماً : (الذاكرة تهمني ايضاً كذاكرة مشتركة) بفعلها في زمن التجربة الذي يصارع النسيان ، من اجل ذاكرة تناظر التاريخ وهو ما لا يمكن ان يتحقق الا بعملية جدلية بين التاريخ والذاكرة⁽³⁾.

ثانياً: مفهوم الهوية

لا يقلّ غموضاً عن الأول، بدءاً بالعلاقة بين الهوية و"الذات" التي لم يستقرّ بعدها الفردي إلا في العصور الحديثة، ومن ثم سيبدأ الحديث عن هويات بدلا من الحديث عن هوية، هويات فردية وهويات جمعية.

يشنق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية المركب من تكرر (هو) فقد تم وضعه كاسم معرف ب "أل"، ومعناه "الاتحاد بالذات". ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو هو، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره، فمفهوم الهوية يشكل وعاء الضمير الجمعي والذاكرة لأي تكتل بشري، ومحتوى هذا الضمير في ذات الآن، بما يشمل من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها، وتعبير الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية، التي تميزه عن غيره، كما نعر عن خاصية المطابقة، أي مطابقة الشيء لنفسه أو لثيله، وبالتالي فالهوية الثقافية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات.⁽⁴⁾

مفهوم الهوية الوطني يرتبط بالمواطنة ويعني تعزيز الشعور والاحساس لدى الافراد داخل المجتمع بالانتماء والولاء الحقيقي الى البلد.⁽⁵⁾

تكون لدى الافراد في المجتمعات المتعددة الثقافات هويات و انتماءات متعددة قد تكون عرقية او دينيه او سياسيه او غيرها، لكن يجب ان لا يتفوق الولاء لاي منها على الولاء للوطن لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.⁽⁶⁾

ان الهوية الوطني ليست فطرية بل يجب ان تبنى وتشكل و يعاد النظر فيها وفي بنائها وتشكيلها وفقا للتوجهات السياسية و نشوء الحاجة لتعزيز الانتماء للوطن والامة.

الهوية الوطنية لا تكتسب مقدرتها على البقاء فضلا عن مصداقيتها الا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية بوعيا لهذه الخصوصية المرنة والانفتاح والاستجابة النقدية.⁽⁷⁾

ان الهوية تشير الى الانتساب الثقافي اي انتساب الى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والتي يكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته، فالهوية لازمة للمواطنة لان المواطنين

لابد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات وكل هذا انما يبني على معتقدات وقيم ومعايير، اي على هوية معينة. (8)

ولعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية، وهي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي:

1- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً تتحدد بموجبه حقوق وواجبات جميع أبناء الشعب أو الأمة ممن يحملون هذه الهوية وماهية علاقتهم بالدولة.

2- أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب أو الأمة، بوصفه / أو بوصفها كلاً غير قابل للتجزئة، بمعنى أن الهوية لن تكون انعكاساً، لتصور فئة ما دون غيرها، وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي أو ايديولوجي ضيق، وليست تعبيراً عن هوية فرعية، كذلك ذات الأصول الإثنية أو الدينية أو الاجتماعية الفئوية أو غيرها، فالهويات الجزئية في تركيب الشعب الواحد أو الأمة الواحدة قد تنازع الهوية الوطنية ولكن حتى إن سادت لفترة ما لا ترقى إلى مستوى الهوية الوطنية.

3- أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها.

ثالثاً: مفهوم التنوع وإدارة التنوع .

يشير مفهوم التنوع إلى التمايز بين الأشياء والمخلوقات لاسيما البشر في الخصائص والصفات والبيئات مما ينتج عنه التنوع في السلوك والعادات والتقاليد وأسلوب الحياة والتنوع والتمايز في الخصائص والصفات لايعني عدم التشابه البشرية تنتمي إلى أصل وجذر واحد مشترك فالتشابه موجود ولكنه لايلغي التنوع حتى داخل الجنس أو الأمة الواحدة، و يشير مفهوم التنوع إلى تميز البشرية بالتنوع والتعدد والتمايز، كما تتشابه وتتطابق في مضمونها باعتبار أن البشرية أصلها واحد، من هنا فإن مصطلح التنوع يشير في معناه اللغوي إلى وصف الواقع البشري منظور إليه من زاوية التمايز والتعدد والإختلاف والتباين والتشابه والتطابق في الجماعة الواحدة مع غيرها من الجماعات ويمكن ملاحظة التباين والتنوع داخل الجماعة الواحدة. (9)

ظهر مفهوم إدارة التنوع في الولايات المتحدة في اواسط ثمانينات القرن العشرين عندما هدد الرئيس رونالد ريغان بتفكيك القوانين والإجراءات التي وضعتها الشركات الامريكية وذلك لضمان المساواة بين العاملين والمستشارين ثم تطور مفهوم إدارة التنوع واصبح يستخدم في عدة مجالات.

إدارة التنوع عملية معقدة لأنها مرتبطة بكل جوانب حياة الفرد والمجتمع الإجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العادات والتقاليد وأشكال التعبير عن الذات، يجب ان تتناول كافة هذه الجوانب حتي تكون ذات فعالية وجدوى وذلك لطبيعة الإختلافات والتعدد في الألوان والألسن من جماعة لأخرى ومن جنس لأخر .

المطلب الثاني: الأرتباط ما بين الذاكرة الهوية والتنوع.

هناك ارتباط ما بين الهوية والذاكرة والتنوع بإيراد استنتاج لجويل كاندو يقول فيه:

“مفهوما “الهوية” و”الذاكرة” ملتبسان، ذلك أن كليهما يفهمان في ظل مصطلح واحد هو مصطلح التصورات، وهو مفهوم إجرائي في العلوم الإنسانية والاجتماعية”⁽¹⁰⁾.

ولكن الاشكالية في هوية المجتمع العراقي، والتنوع هي ان كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية حسب ما تحمله من ذاكرة جمعية على حساب الهوية الوطنية وهو ما يؤدي الى حدوث ازمة الهوية والتي تأتي بدفع من التوتر والتمزق الوجداني الذي ينمي التمرکز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي او الديني او الطائفي ويزيد من ظهور جماعات فرعية ثانوية متعصبة.⁽¹¹⁾

إن لكل مكون تجربته وذاكرته الخاصة والمستقلة التي شكلت ملامح هويته الثقافية والحضارية، وبذلك فإن الحفاظ على الهوية الوطنية- التاريخية لكل مجتمع وحقه في امتلاكها، يحفظ تلك الهوية من الضياع، بداية من اللغة، وصولاً لأبسط أشكال التعاملات وحتى المقننات المنزلية، وأنواع الطعام ... دون أن يعني ذلك انغلاق مجتمع ما على ذاته.

ويقول «أمين المعلوف» في كتابه «الهويات القاتلة»: «كل منا مؤتمن على إرثين: أحدهما عمودي يأتيه من أسلافه وتقاليد شعبه وجماعته الدينية، والآخر أفقي يأتيه من عصره ومعاصريه، وهنا وعلى مستوى الإنسان يسعى بشكل أكبر على امتداد إرثه من عادات وتقاليد في شكل جماعات خاصة بكل جماعة داخل الدولة الواحدة على أن يقع الدور الأهم في المحافظة على الهوية المعاصرة المبنية وهي الناتج الأكبر لكل دولة مما أنتجته من مخزون ثقافي وحضاري أكسبها حماية الدولة لمعاملها التاريخية ... إن النواة الحقيقية لبناء الهوية وإدارة التنوع يتجلى بشكل أساس في ما يحفظه من ذاكرة تاريخه للماضي ويحافظ عليه في حاضره، وهذا ما يمكن تلمسه في عملية تكوين الهوية الوطنية، حيث نجد على سبيل المثال أن هناك شخصيات أسطورية لا زالت حاضرة في التاريخ المعاصر لمجتمعاتها، بل باتت تلك الشخصيات نماذج إنسانية يقتدى بها بعض المكونات الفرعية، ناهيك عن كثير من أنماط الحياة، والمفردات التي تخترق الزمان، وتعبّر فيه بكل يسر، لتصبح جزءاً من ثقافة المجتمع بأفراده، ان تجسد الذاكرة في وعينا الحاضر، وتشكيل هويتنا المعاصرة، بعيداً عن اختزال الهوية بمعناها السياسي الضيق، والمتنقل بالأيديولوجيا.⁽¹²⁾

المبحث الثاني: إدارة التنوع الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 نظرة مستقبلية

ان سوء حال الاقلبات في العراق مماثل لسوء حال كل تكوينات المجتمع بالنسبة للدولة العراقية منذ تاسيسها الى اليوم ومرجع المشكله هو غياب نظريه سياسيه جامعة في العراق وعدم استطاعة الحكومات المتعاقبة قبل وبعد 2003 على تاسيس دوله عراقيه وذاكرة جمعيه، وتدخل دول الجوار في شؤون العراق وكانت كل الحلول التي سعت القيادات السياسيه العراقيه الى تطبيقها في العراق للتعامل مع معضلة التنوع تنصب الى اللجوء الى التأطير تحت عنوان فقوي محدد او اجبار مكونات والانتماءات الاخرى اما على قبول سيطرة وهيمنة جماعة محددة كونها تتمتع بمهوية اسمي او الرضا بنوع ادنى من المواطنة لضمان العيش او المهجرة او التهجير من العراق او التصفية.

المطلب الأول: إدارة التنوع في العراق

لا تثير التعددية القومية او الاثنية او الدينية او اللغوية مشكلة لأي دولة الا عندما تتداخل مع اعتبارات قانونية وسياسية يساء بسببها او في ظلها استخدام الدستور والقانون والسياسية. (13)

ويبدو ان الذي جعل التعددية والتنوع في العراق تتحول الى ازمه بنيوية في هيكلية النظام السياسي هو نمط التعاطي بها، فبدلاً من ان تستند الى اطار تناقض وقواعد مقبولة للعبة قامت على مباراه (صفرية) تلغي الاخر ولا تقبل باي منطق توافقي، بحيث تحولت هذه المكونات الى محفز للصراع الشامل لاسيما عندما ارتبطت بالشعور (بذاكرة المظلومية التاريخية) وما يرتبط من ذاكره تاريخية كانت سببا في تراكم هذا الشعور من بعض الاطراف التي ما ارتبطت في شكاوى اقتصاديه والشعور بالتهميش من اطراف اخرى، وهو ما يعني ان للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية التأثير الاعمق في العاده من حيث القدره على التعبئة الاجتماعية لاسيما في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الامه او الدولة القومية بمفهومها الحدائي وبالتالي فان انعكاساتها السياسية تكون اوضح واشمل طالما انها تتحفز من خلال ما يعرف بالانتماءات الاولية. (14)

وعلى الرغم من ان التنوع امر اصيل في واقع حياه المجتمع العراقي فان الاحتلال الامريكي وما مارسه على الشعب من سياسات استعماريه (فرق تسد) اسهمت في زياده حده التعدديه القوميه والدينيه الى الدرجه التي اصبحت هذه التعدديه بعد ان عمل المحتل الى تحويلها الى انقساميه، احدى اهم اسباب النزاعات والصراعات الطائفيه في المجتمع العراقي اذ ان التحول من التعدد والتنوع الى الانقسامية كانت له كلفه اجتماعية عاليه جدا تمثلت بانحيار مفهوم الهوية وهي خساره خطيره تمس المبرر والمسوغ الدستوري لوجود دوله موحداه اذ عمد المحتل على العمل على ايقاظ الفتن بين مكونات الشعب العراقي بطرائق شتى. (15)

ثانياً: اداره التنوع والتعدد نظرة مستقبلية في جانبيها الإيجابي والسلبي.

ان التعدديه تمثل اسلوبا في ادارته الخلاف فينبغي ان تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة وليس على الانكار لان انكار جماعة قائمة في الواقع اوعدم الاعتراف بها في خريطة التعددية لا بد ان يؤدي اياه الى العنف في نهاية المطاف وفي بلد يتسم مجتمعة بتعدد اقلياته ومكوناته مثل العراق يكون من الضروري ان تركز الدوله جهودها في تقوية الروابط الوطنية وتعميقها من خلال نشر ثقافته الوطنيه الديمقراطية واقامة مؤسسات المجتمع المدني و احياء الثقافات الموجودة في المجتمع التي تشكل جزءا اساسيا من ثقافته الوطنيه للعراق حتى تسمو الهوية الوطنية على جميع الانتماءات الاخرى من قومية ودينية ويجب ان ترتقي على جميع الهويات الاخرى الضيقة او الواسعة وتجنّب الاقليات والاكثرية حاله التشكيك بمهيتها وولائها.⁽¹⁶⁾ وتؤكد التجارب التاريخيه ان الحل الامثل لمشكله الاقليات لا يكون بانكار وجودها او الانتقاص من حقوقها بل يكون بتأسيس وطن مدني يحكمه الدستور والسلطه المستفتى عليها شعبياً.

ويمكن للدولة ان تتبع عدة مجالات في إدارة التنوع من اجل الوصول الى هوية وطنية موحدة والى ذاكرة اكثر توحيد لكل مكونات الشعب العراقي.

1- المجال الاجتماعي :

في المجتمعات متنوعه الثقافات يجب مراعاة الحقوق الاجتماعية لكل الجماعات الثقافية الحق في التنظيم الاجتماعي للجماعة ومراعاة العادات والتقاليد التي تنسم بها ثقافة الجماعة وحق التعبير عنها .

2- المجال السياسي :

تنوع الرؤى السياسية بتنوع الثقافات لا بد من مراعاة ذلك في ضمان حرية التعبير والتنظيم وفي تولى الشأن العام دون إقصاء أو ضجر وكذلك التمييز الإيجابي للأقليات , والتعبير عن ذلك في البرامج والمؤسسات السياسية وحق المشاركة في إتخاذ القرار .

3- مجال التشريعات والقوانين :

لا بد من تشريعات وقوانين تعترف بالتنوع الثقافي وحق الآخر في ان يعبر عن ذاته, كذلك مراعاة حقوق الإنسان الحق في الحياة وفي التعليم وفي الوصول للمعلومات وجميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.⁽¹⁷⁾

وهناك تصوران مستقبليان في إدارة التنوع الأول هو التصور الإيجابي والثاني هو التصور السلبي، وما ينتج في حال سيادة احد التصورات هناك جملة من النتائج سنقوم بطرحها .

اولاً: النتائج المترتبة على نجاح إدارة التنوع

إن حسن إدارة التنوع هو أمر مهم ينبغي أن تنصرف الجهود لمعالجته لأن التنوع والتعددية هي السمة التي تميز دول العالم اليوم، فقد كشفت الدراسات أن من بين (132) دولة مستقلة في العالم لا توجد سوى "12" دولة تتمتع بالتجانس بينما باقي الدول "120" دولة تتميز بالتنوع بدرجات متفاوتة.⁽¹⁸⁾ للتنوع أهمية كبرى في الحياة وذلك من منطلق أنه واقع يجب التعامل معه وإدارته بحيث يتم تغليب الجوانب الإيجابية للتنوع المتمثلة في الآتي:-

1- التنوع هو إثراء للثقافة البشرية وذلك بالتواصل الذي يتم بين مختلف الثقافات المختلفة فالثقافات يثرها التواصل وتلاقح الأفكار وحق الآخر في الاختلاف وتعزيز من قيم الحوار وقبول الآخر و هو ما لا يتحقق إلا بالتنوع .

2- التنوع ضروري لنجاح العملية السياسية وتمثيل جمع المكونات وتلمس جميع المكونات انما ممثلة في العملية السياسية .

3- ان التنوع عندما يدار بصورة إيجابية يلعب دور كبير في تعزيز روح المواطنة واعلاء من الهوية الوطنية العليا.

ثانياً: النتائج المترتبة في حالة فشل إدارة التنوع

1- عندما تساء إدارة التنوع في مجتمع يكون التنوع مصدر للنزاعات والصراعات مما يؤدي الى ازمات سياسية واجتماعية وإقتصادية وإنقطاع التواصل الثقافي بين مكونات المجتمع وبالتالي عدم التعايش وتسود الحروب التي تؤدي إلى اضمحلال المجتمعات والدول وضياع حقوق الانسان في العيش بسلام وحياة كريمة.

2- في المجتمعات المتنوعة ثقافياً خاصة في ظل تعدد اللغات يصعب التواصل السلس بين مكونات المجتمع ويحدث الإنغلاق على الذات من قبل الأفراد والجماعات مما يؤدي إلى تفكك المجتمع وكذلك المجتمعات متعددة العقائد والديانات يكون فيها احتمال الصراع وارد إذا لم يتم إدارة التنوع بإيجابية وشعور الجميع بأنه يملك الفرصة للتعبير عن ذاته.⁽¹⁹⁾

3- كما ان المجتمع المتعدد من الممكن ان يفرض لنا حاله سلبية اخرى وهي "الولاءات المزدوجة" والتي تهدد التجانس الاجتماعي واللحمة الوطنية وقد يكون مرد الولاء المزدوج نتيجة اقضاء طرف دون اخر، مما جعله هذا الجانب او ذاك يحتمي خلف عناوين جانبية، الامر الذي يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية.

الخاتمة :-

وعلى اساس ما تقدم نجد تناسي المكونات الرئيسية في العراق لهويتها الوطنية الجامعة التي فضلت طوائفها وأدت الى اضعاف الاخر ودفعته الى التحالف مع المكونات الاخرى لتحقيق مصالح آنية مما شجع على التدخلات الاقليمية والدولية

والقبول بعملية سياسية قائمة على المحاصصة القومية والمذهبية واقامة الديمقراطية التوافقية التي جاءت بنتائج عكسية مع حرص كل طرف على افشال مساعي الاخرين لصالح الاوضاع على الأبعد كافة السياسية والاقتصادية وغيرها.

التوصيات :

علي الدولة في المجتمعات ذات التنوع إلتزامات عليها القيام بما تتمثل في :

أ- حق الاقليات في حماية هويتهم الثقافية أو الدينية أو اللغوية، وهو يترتب عليه كما في سائر حقوق الإنسان، إلتزامات إيجابية وسلبية، فإحترام الأقليات في الهوية وحمايتها وتحقيقها هو من العوامل الأساسية في إدارة التنوع وتحقيق الإستقرار إذ لايجب منع الاقليات من التعبير عن هويتها من خلال قيود لا مبرر لها او من خلال سياسات الدولة بما فيها سياسات الإستيعاب .

ب- تعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية بما في ذلك حق الأفراد في إختيار أي من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون الانتماء إليها وحق هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتها ورفض الإستيعاب القسري.

ت- ضمان عدم التمييز والمساواة بما في ذلك وضع حد للتمييز المنهجي أو الهيكلي، وضمنان مشاركة أفراد الاقليات في الحياة العامة ولاسيما فيما يخص القرارات التي تؤثر عليهم.

الهوامش:

¹ خوسي ماريا بيدرينيو، مقال منشور في منتدى الذاكرة التاريخية، في اسبانيا، ترجمة ياسين السويحة ، نشر في المنتدى العربي بتاريخ 4 أيلول 2015.

² علي احمد عبد مرزوك، الذاكرة التاريخية واشكالها الهوية الوطنية العراقية، مقال منشور في جريدة المدى، العدد 3953، 19 حزيران 2017.

³ بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان ، ترجمة: جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد - 2009، ص 23.

⁴ صموئيل هنتجتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية المريكبية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد للنشر، دمشق، 2005 ، ص 38-39 .

وكذلك ينظر: محمد عياش الكبيسي، قراءات في هوية العراق بعد الانسحاب المريكبي، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العددان الثالث والرابع مزدوج، حزيران 2012 /، ص 2 .

⁵ مجموعه باحثين، المواطنه في مواجهه الطائفية، مركز الدراسات السياسي والاستراتيجيه، الاهلي، 2019، ص 69.

⁶ صموئيل هنتجتون، مصدر سابق، ص 37 .

⁷ ادوار خراط، الاصاله الثقافيه والهويه الوطنيه ، مجله العربي الكويتيه ، العدد 551 ، لسنة 2004 ص 28.

⁸ عبد الرزاق عيد، الثقافة الوطنية: الحدائث واشكالها الهوية، سلسلة دراسات فكرية، دار الصداقة، حلب، 1996 ، ص 17.

- ⁹ عاطف ادم مُجّد عجيب: إدارة التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي، دراسة حالة تلفزيون السودان، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز دراسات ثقافة السلام، 2014م، ص 21 .
- ¹⁰ جويل كاندو، الذاكرة والهوية، ترجمة: وجيه أسعد، طبع وزارة الثقافة بدمشق 1430هـ - 2009م، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، ط1، ص 4.
- ¹¹ ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد، 2014 ، ص 66.
- ¹² امين معلوف، الهويات القاتلة قراءات في الانتماءات ، ترجمة د. نبيل محسن، ط1 1999، ورود للطباعة للنشر والتوزيع، ص 17.
- ¹³ ياسين مُجّد حمد وعبد الجبار عيسى، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع دراسه مقارنه بين العراق والهند المجله السياسيه الدوليه العدد 24 الجامعة المستنصرية العراق، 2014، ص 6.
- ¹⁴ عماد مؤيد جاسم ، التوزيع الأسترضائي للسلطات، واثرة في الأستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى ، 2010، ص10.
- ¹⁵ رسول مطلق، التنوع الأثني في العراق سوسيولوجيا التعدد في الوحدة، مجلة الأداب ، العدد 110، جامعة بغداد، 2014، ص457.
- ¹⁶ هوزان خداج، مقال بعنوان "المواطنة والتعبير التعددية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1857، العراق، 2007.
- ¹⁷ عاطف عجيب ،مصدر سابق، ص 56 .
- ¹⁸ د. بهاء الدين مكاوي-الهوية وقضايا التنوع الإثني في السودان- جامعة النيلين،(السودان)، 2017م، ص
- ¹⁹ عاطف ادم مُجّد عجيب، مصدر سابق ، ص27.